الأمم المتحدة
A/80/96
الجمعية العامة
Distr.: General
13 June 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 116 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شـــفوية مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

تتشـرف البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة بأن تشـير إلى ترشُّـح جمهورية العراق لعضـــوية مجلس حقوق الإنســـان للفترة 2026–2028، في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشـــرين الأول/أكتوبر 2025 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشـــرف البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز حقوق الإنســـان وحمايتها هما من أولويات الســـياســـات الوطنية لجمهورية العراق، وبأن تكرر تأكيد التزامها بالتفاعل وفقا للمبادئ المتفق عليها دوليا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة ممتنةً من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من القائمة الأولية.

* A/80/50.

030725 240625 25-09499 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

ترشُّح جمهورية العراق لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة، 2026-2028

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - إن جمهورية العراق، إذ تؤكد من جديد أولويتها الراسخة المتمثلة في تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، تتشرف بتقديم ترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028. وتضع جمهورية العراق حقوق الإنسان في صلب سياساتها الوطنية، وما زالت ملتزمة التزاما راسخا بتعزيزها وحمايتها.

2 - وتدعم جمهورية العراق مجلس حقوق الإنسان، إدراكا منها لدوره المحوري في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها. ويسعى العراق، من خلال ترشحه وعضويته المرتقبة، إلى المساهمة بفعالية في تعزيز ديناميكية المجلس وكفاءته، ولا سيما في الحفاظ على استقلاليته وفعاليته، وبالتالي النهوض بالبرنامج العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يسر جمهورية العراق أن تقدم تعهداتها والتزاماتها الطوعية كعضو مرشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة 251/60.

أولا - التعهدات والالتزامات الوطنية

3 - تتعهد جمهورية العراق بمواصلة تحسين التشريعات الوطنية ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاحات القضائية، وتحسين أوضاع السجون وضمان الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة.

4 - ويتعهد العراق بمواصلة دعم المفوضية العليا لحقوق الإنسان وتعزيز دورها في مراقبة المؤسسات الحكومية وتلقي الشكاوى ومباشرة الإجراءات القانونية في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وإحالة القضايا إلى النيابة العامة وإجراء زيارات للسجون ودُور الإصلاح والتأهيل.

5 - ويلتزم العراق بتوفير بيئة داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني، مع الاعتراف بها كشريك رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتجلى هذا الالتزام من خلال الزيادة الكبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في العراق (التي تتجاوز الآن 915 5 منظمة)، والتي تعمل في مختلف المجالات، ولا سيما في مراقبة الأداء الحكومي وحماية الحريات المدنية والسياسية، لمواصلة تعزيز الوعي بالحقوق الأساسية للمواطنين. ويشمل ذلك تعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى حماية حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات.

6 - ويتعهد العراق بمواصلة تعزيز جهود مكافحة الفساد في إطار السعي لتحقيق الحوكمة الرشيدة وتوطيد سيادة القانون. وفي هذا السياق، أنجز العراق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2021-2024) وأصدر تقريرا ثالثا عن تنفيذ هذه الاستراتيجية لعام 2023.

7 - ويتعهد العراق بتعزيز دور ومكانة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن مشاركتها الفعالة في عمليات صنع السلام. ويجري تنفيذ ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (2023-2030)، والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتنفيذ أحكام البيان المشترك للعراق والأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في أوقات النزاع.

8 - ويتعهد العراق بمواصلة تعزيز وحماية حقوق الطفل من خلال تنفيذ السياسة الوطنية لمنع تجنيد الأطفال والأحداث من قبل الجماعات الإرهابية (2024-2029) والاستراتيجية الوطنية للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة (2022-2031) مع الإسراع في اعتماد مشروع قانون حماية الطفل بعد قراءته الأولى من قبل مجلس النواب العراقي. وقد تم تنظيم سلسلة من الجلسات الحوارية للمساهمة في تطوير القانون وتنقيحه تمهيدا لاعتماده بشكل نهائي.

9 - ويتعهد العراق بمساندة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في المجتمع من خلال تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (2024-2028)، إلى جانب الدليل الوطني الإرشادي الذي يحدد الوظائف المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

10 - ويتعهد العراق بتوفير الرعاية والحماية لكبار السن من خلال تنفيذ سياسات وخطط مخصصة لدعم هذه الفئة المهمة والإسراع في اعتماد مشروع السياسة الوطنية لكبار السن من قبل مجلس الوزراء والتي وُضعت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

11 - ويولي العراق أهمية خاصة لتطوير التعليم، معتبرا إياه استثمارا استراتيجيا في مستقبل الأطفال والشباب وأحد الأهداف التنموية الرئيسية للبلد. ويتم السعي لتحقيق ذلك من خلال صياغة السياسات والخطط والاستراتيجيات الداعمة للنهوض بالنظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز مشاركة المجتمع في العملية التعليمية، وضمان التعليم للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتطبيق التعليم الإلزامي. وفي هذا السياق، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي (2022-2031).

12 - وتلتزم حكومة العراق بحماية حقوق جميع مكونات الشعب العراقي وضمان مشاركتها الفعالة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع تعزيز التعايش السلمي بين جميع فئات الشعب. وتلتزم أيضا بضمان احترام التنوع الثقافي والديني وتهيئة بيئة مستقرة وجامعة تضمن الحقوق للجميع، والمساهمة في بناء مستقبل مشترك يتسم بالسلام والعدالة، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

13 - ويواصل العراق جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، متبعا نهجا شاملا يوازن بين جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويلتزم العراق بمكافحة الجماعات الإرهابية وضمان المساءلة القضائية عن الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون من خلال محاكمات قانونية شفافة. ويعمل العراق من خلال الفريق الوطني لجمع الأدلة والتوثيق، الذي يقوده مجلس القضاء الأعلى، على جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها جماعات داعش الإرهابية لإنشاء أرشيف وطني لحفظها. وينسق الفريق أيضا مع البلدان المعنية من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للتحقيق في هذه الجرائم وتحديد مكان مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

14 - ولا يزال العراق ملتزما بتعزيز حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أقر مجلس النواب العراقي قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لسنة 2021، والذي يهدف إلى دعم النساء اللاتي تعرضن لانتهاكات على يد جماعات داعش الإرهابية من خلال تقديم التعويضات المادية والمعنوية، فضلا عن تنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويعترف القانون بهذه الجرائم باعتبارها أعمال إبادة جماعية ويدعو إلى محاسبة مرتكبيها.

ثانيا - التعهدات والالتزامات الدولية

15 - يولي العراق أهمية خاصة لآلية الاستعراض الدوري الشامل، ويعتبرها أداة رئيسية لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها. ويؤكد العراق من جديد التزامه الكامل بالتعاون مع هذه الآلية ودعمها، وتقديم تقاريره الوطنية في المواعيد المحددة والمشاركة الفعالة في جلساتها. ويلتزم العراق بتنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وإدماجها في سياساته وخططه الوطنية، بما يعكس التزامه بالمعايير الدولية ويعزز جهوده المستمرة الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

16 - وسيواصل العراق تعاونه مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من خلال تقديم المساعدة في أداء مهامهم وتوفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب والرد على الرسائل التي يحيلونها، بما في ذلك تيسير الزيارات الميدانية بناء على توصيات اللجنة الوطنية لاستضافة المقررين الخاصين.

17 - ويؤكد العراق من جديد التزامه الثابت بالوفاء بتعهداته الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بهيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولا يزال يكرس جهوده لإعداد تقاريره الوطنية وتقديمها ومناقشتها بشفافية داخل هذه الهيئات بشكل منتظم مع التركيز على متابعة تنفيذ التوصيات المقبولة بما يتماشى مع التزاماته الدولية.

18 - ويواصل العراق تقديم دعمه للقضايا الإنسانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات. ويسعى جاهدا لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للمتضررين من هذه الأزمات واستضافة اللاجئين، الذين يشير إليهم العراق باحترام على أنهم "ضيوف"، وتوفير الرعاية والحماية لهم. وتعكس هذه الجهود إيمان العراق العميق بأهمية التضامن الدولي في أوقات الأزمات الإنسانية والحاجة إلى استجابة فعالة.

19 - ويسعى العراق إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي عن طريق إثارة قضايا حقوق الإنسان والمساهمة الفعالة في مناصرتها.

ثالثا - الأولويات أثناء العضوية في مجلس حقوق الإنسان

20 - يلتزم العراق بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ والتصحر وندرة المياه، إدراكا منه بأنها تحديات عالمية لها تأثير مباشر على حقوق الإنسان.

21 - ويلتزم العراق بتعزيز الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على تعزيز الأمن والاستقرار وضمان حماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

22 - ويلتزم العراق بدعم المبادرات الدولية والمحلية الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة تضم الوقاية والتوعية.

23 - ويلتزم العراق بتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون للقضاء على الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان الشفافية والمساءلة، وإنشاء آليات فعالة لمكافحة الفساد، ومواصلة الجهود لحماية الحريات العامة، مثل حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي، والحق في الحصول على المعلومات.

24 - ويلتزم العراق بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني كشركاء رئيسيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تحسين التعاون مع هذه المنظمات في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

25 - ويلتزم العراق بتنفيذ أهداف خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، نظرا لتأثيرها الكبير على تعزيز حقوق الإنسان، من خلال النهوض بالعدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، فضلا عن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.